**الفكر الاقتصادي الكينزي**

**مقدمة:**

تزامن ظهور الفكر الكينزي مع أزمة  الكساد العالمية1929، والتي أبانت على فشل  النظرية الاقتصادية القائمة آنذاك وعدم قدراها على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم، وعدم القدرة على تقديم  حل  لإنعاش الإنتاج والتوظيف.

وقاد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز ثورة في الفكر الاقتصادي أحدثت انقلاباً في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك، وهي أن الأسواق الحرة توفر تلقائياً التوظيف الكامل – أي أن كل فرد يرغب في وظيفة سيحصل عليها طالما تمتع العاملون بالمرونة في مطالبهم الخاصة بالأجور، والمبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه نظرية كينز، التي جاءت تحمل اسمه، هو التأكيد على أن الطلب الكلي – مقيساً بمجموع نفقات الأسر، والشركات، والحكومة -هي أهم قوة دافعة للاقتصاد. وأكد كينز أيضاً على أن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل، ويبرر خبراء الاقتصاد الكينزي التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار.

 **اولا-أهم الأفكار الكينزية:**

-يركز كينز على أن عدم كفاية الطلب الكلي السوق يؤدي إلى فترة طويلة من البطالة. وأن الناتج الاقتصادي من البضائع والخدمات هو حصيلة اربع مكونات: الاستهلاك، الاستثمار، نفقات الحكومة، صافي الصادرات ( وهو الفرق بين ما يبيعه البلد عن ما يشتريه من البلدان الأخرى). أي زيادة في الطلب على السوق تأتي من احد هذه المكونات الأربعة. لكن خلال فترة الركود الاقتصادي يقل الإنفاق فيقل الطلب على السوق. على سبيل المثال، خلال فترة الركود تقل ثقة المستهلكين فتؤدي الى تقليل الإنفاقات وخصوصاً على المشتريات ذا القيمة التقديرية مثل العقار أو النقل. هذا التقليل في الإنفاق يؤدي إلى قلة إنفاقات الاستثمار من قبل الأعمال التجارية وذلك استجابةُ لضعف الطلب على منتجاتهم. وهنا يقع الناتج الاقتصادي على كاهل الحكومة. طبقاً للاقتصاد الكينزي فإن على الحكومة التدخل في معدلات النمو والنشاط الاقتصادي , أو ما يعرف بالدورة الاقتصادية.

**المبادئ الأساسية في كيفية عمل الاقتصاد في المدرسة الكينزية :**

قدم الاقتصادي الإنجليزي “جون مينرد كينز” تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه “النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود” General Theory of Employment,Interest, and Money والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة. وتتعارض نظرية التوظف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكنزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

وتتلخص أهم مقومات هذه النظرية فيما يلي:

**1- عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار:**

ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار. فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن النظرية الحديثة تقول بأن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة. فكيف نتوقع أن يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات؟ كما تؤكد النظرية الحديثة هذه الفكرة بقولها أن كلا من الإدخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة. فدوافع الادخار (شراء سلعة في المستقبل، الاحتياط لأي ظروف طارئة، لضمان مستقبل الأبناء، حباً في المال.. إلخ). تختلف تماماً عن دوافع الاستثمار (تحقيق الربح).

**2- سعر الفائدة:**

إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

**3- معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار:**

تنكر النظرية الحديثة وجود مرونة في الأسعار و الأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظف الكامل و ذلك على أثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي. فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوهاً بعدم كمال السوق ومقيداً بعقبات عملية و سياسة تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور. فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع و لن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب، كما أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمال القوية تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور. وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الإنفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لانخفاض الدخول النقدية.

**تقييم أفكار المدرسة الكنزية**

ان ظهور النظرية الكنزية كان ثمرة لاأزمة الكساد خلال الفترة 1929-1933 التيظهرت كنتيجة منطقية للتناقض الذي نشأ بين الفكر الكلاسيكي في النظرية الاقتصادية وبين الواقع الرأسمالي الذي كان يعاني من أزمة طاحنة والتي أظهرت عدم ملائمة الفكر المذكور للواقع الجديد وكان ظهور نظرية كينز يمثل إنقلاباً أو ثورة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، وبهذا فإن كينز كان يعبر عن مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية وهي مرحلة رأسمالية الدولة التي يمتزج فيها رأس المال الخاص مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ويعود النجاح الكبير في الاقتصاد الكينزي جزئياًإلى كونه استهدف حل مشكلة مهمة في حينها وهي مشكلة الكساد الاقتصادي والبطالة .